بتحقيق «التوازن»، باعتباره خطوة لا بأس بها على طريق النضال العربي. ولكن نظام بعث دمشق يقول كلاما ويطلق شعارات رنانة طنانة، ويفعل، او يتصرف، على عكس ما قد يؤدي الى تحقيقها، بصورة تجعله غير ذي مصداقية، لاكثرمن سبب.

ان من يسعى الى تحقيق «توازن استراتيجي» مع العدو الصهيوني، الذي تدعمه الامبريالية الاميركية العاتية بكل ما لديها من امكانات، عليه ان ينتهج سياسات وممارسات تؤدي الى تجميع اكثر ما يمكن من عناصر القوة، بمفهومها الواسع، في بوتقة واحدة، على اكثر من صعيد، ودمجها وصهرها واعدادها لاوقات المواجهة، وهي كثيرة. فعلى الصعيد الداخلي، اولا، يفترض بنظام يطلق مثل تلك الشعارات ان ينتهج سياسة ليبرالية حكيمة متوازنة، تقرب الشعب والمواطنين عامة منه وتجعل الفرد مقتنعا بخدمة بلده ونظامه وجيشه عن قناعة واخلاص، بل والتفاني في ذلك. ولكن النظام الحاكم في سوريا حاليا، ينتهج بدلا من ذلك كما هو معروف للقاصي والداني، سياسة كبت وقمع مقيتة، تقوم على تجريد «حملات التأديب» ضد السكان، وتصل، احيانا، الى حد ابادة احياء كاملة من مدن سورية بأسرها(!)، بطريقة تشبه الى حد بعيد ما كان النازيون والفاشيون يقومون به من جرائم خلال الحرب العالمية الثانية، او ممارسات التتر في العصور السابقة. ولا عجب ان نرى هذا النظام مكروهاً في سوريا ويجابه معارضة دائمة، علنية او خفية. ان نظاما كهذا لا يستطيع ان يقيم جيشا ليتفرغ لمقاتلة العدو، بل ان مثل هذا الجيش لا بد ان يكون، اساسا، قمعيا، هدفه الحفاظ على النظام من اعدائه ومبغضيه العديدين، ولا يصلح بالتالي لان يقيم «توازنا استراتيجيا».

كذلك يفترض بمن يسعى الى خلق مثل هذا «التوازن» ان ينتهج سياسة تفاهم وتحالفات اقليمية تختلف عن تلك التي ينتهجها حكام دمشق حاليا. فالزعم بان انتهاج سياسة تحالف مع المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي الصديق، الخ، كافية لخلق «التوازن» مع الكيان الصهيوني غير صحيح بالمطلق، اذ ان ذلك وحده لا يكفي. فلا بد ايضا من تحسين علاقات سوريا مع الدول العربية الشقيقة، وخصوصا المجاورة منها لسوريا، لتكون لها خير سند في الشدائد. ولكن من الواضح ان حقيقة الوضع هي على غير ذلك تماما، بل ان علاقات سوريا هي اسوأ ما تكون مع جيرانها العرب. فبين سوريا والعراق ما صنعه الحداد؛ وبين سوريا والاردن الخلافات على اشدها. وحتى عندما كانت العلاقات بين هذين البلدين ودية، علنياً على الاقل، مع منتصف السبعينات مثلا، لم ينشأ أو يظهر اي «انتاج» «استراتيجي». اما في لبنان، فان «قومية» نظام البعث تجلت في السياسة التي انتهجها هناك ولم تؤد، في واقع الامر، الا الى تفتيت البلد وتمزيقه طائفيا. وتجاه اسرائيل فقط تنتهج سوريا سياسة حذرة و «مؤدبة»، بل وتحافظ على «المواثيق» معها (فمنذ وقعت سوريا على اتفاقات فك الارتباط في الجولان، سنة ١٩٧٤، وتعهدت بهدوء بعدم قيام اية عملية فدائية ضد اسرائيل، لم تقم مثل هذه العمليات؛ وهو ما «يقدره» الاسرائيليون وينسبونه الى وفاء الرئيس حافظ الاسد بتعهداته، ويلهجون، جهارا، بالثناء عليه، على الرغم من السنتهم الطويلة المعروفة).

غير ان ذلك كله يمكن التغاضي عنه على مضض او «ابتلاعه»، وان كان يسبب مضاعفات خطيرة، بالمقارنة مع سياسة سوريا الفلسطينية، التي تشكل «فضيحة» في مفاهيم «التوازن الاستراتيجي» اياها. ان سوريا لا تنفك تعلن ان القضية الفلسطينية هي قضية العرب الاولى والمصيرية، وان همها هو العمل في سبيلها؛ ولكنها على الرغم من ذلك تنتهج سياسات مغايرة لذلك